

بيان صادر عن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

إن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان يبدي استغرابه وقلقه لتفاهم حملات الاعتقال في لبنان، التي تستهدف مناضلين ناشطين لنصرة الحقوق السياسية والمدنية للبنانيين، وهي حقوق إنسانية بديهية.

إن اعتقال العشرات من طلائع هؤلاء، وهم طلاب جامعيون، لتوزيعهم بيانات يوم ١٤ آذار، لا يُعدّ عملاً حضارياً، بل هو تعدٍ على حرمة حرية الرأي، وخنق لوسائل التعبير، وخرق لحقوق الإنسان.

إننا نذكر، أنه بفضل إصرار المدافعين عن حقوق وكرامة الإنسان - رحم الله الدكتور جوزيف مغيزل - ضمنت مقدمة الدستور اللبناني فقرة تلزم الدولة اللبنانية احترام المواثيق الدولية المتفرعة عن شرعة حقوق الإنسان التي كان للمرحوم الدكتور شارل مالك المساهمة الكبرى في صياغتها. كما نذكر بتعهدات المسؤولين، بعدم المساس بحرية الإعلام والحرية العامة المراعية للقوانين.

لذلك، نطلب من السلطات احترام الدستور والمواثيق والعهود، والكف عن الانقضاض على دعاة رعاية وتحصين الحق الإنساني. فالقمع ليس الرد المناسب للتصدي للكلمة الحرة، بل مقارعة الحجة بالحجة، ومواجهة الادعاءات بالوقائع هما الجواب الأجدى.

إن إثبات الحق لا يسيء إلا إلى منتهكيه، والكذب لا يسيء إلا إلى قائله.

تورنتو - كندا. في ١٦ آذار ١٩٩٩

عن الاتحاد/ نائب الرئيس

المهندس حميد عواد